

Distr.: General
30 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
١ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - المراجعة
الداخلية للحسابات والتحقيقات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ التقرير السنوي المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات



الرجاء إعادة استعمال الورق



التقرير السنوي المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
صندوق الأمم المتحدة للسكان
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي عن عام ٢٠١٤

أولا - الغرض

١ - هذا التقرير مقدم إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتضمن موجزا عن الأنشطة والمشورة المقدمين خلال عام ٢٠١٤ من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للصندوق (المشار إليها باسم "اللجنة"). وقد أُعد التقرير عملا بالبند ١٤ من الاختصاصات، ووفقا للفقرة ٢٥ (ج) من البند الفرعي طاء من الفرع الرابع من سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات خلال عام ٢٠١٤

٢ - أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. يُعيّن أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتم التعيين لفترات متداخلة مراعاة لاستمرارية الخدمة. ويمتلك أعضاء اللجنة الخبرة في ما يتعلق بإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والإشراف، والحوكمة، والإدارة المالية، وإعداد التقارير، والمسائل الإنمائية والبرنامجية. وكانت عضوية اللجنة خلال عام ٢٠١٤ مشكّلة من السيدة برلينا مكساكوي (جنوب أفريقيا)، والسيدة ماري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد فيراساك لينغسريريوات (تايلاند)، والسيد بيتر مارتتر (نيوزيلندا)، والسيد خوزيه أوريسا (الأرجنتين). وجميع أعضاء اللجنة معيّنون من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومستقلون عنه وعن سلطته الإدارية.

٣ - الاجتماعات. عقدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤: منها ثلاثة اجتماعات عُقدت بطريق الحضور الشخصي (في كانون الثاني/يناير، ونيسان/أبريل، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) واجتماعان عقدا بطريق التحوار من بُعد (في أوائل نيسان/أبريل ومنتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وكان من بين المشاركين في الاجتماعات بطريق الحضور الشخصي المدير التنفيذي ونائبته، وكبار موظفي الإدارة في مجال البرامج والعمليات؛ ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومدير مكتب التقييم، ومدير شعبة خدمات الشؤون الإدارية، ومستشار الأخلاقيات؛ والمراجعون العاملون في مجلس مراجعي الحسابات. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات مغلقة مع المدير التنفيذي، ومدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومدير مكتب التقييم،

ومدير شعبة خدمات الشؤون الإدارية، ومستشار الأخلاقيات، ومجلس مراجعي الحسابات. وشارك السيد لنغسريريوات، بوصفه رئيس اللجنة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ التي عقدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، خلال نظر المجلس في أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات المتعلقة بالصندوق. وإضافة إلى الاجتماعات الرسمية التي عقدها اللجنة، أجرى أعضاءها مشاورات ومداولات داخلية، واستعرضوا الوثائق، وقدموا المشورة إلى إدارة الصندوق عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. ولم يجز أعضاء اللجنة زيارات ميدانية خلال عام ٢٠١٤،

٤ - التقارير. أعدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها، واجتمعت مع المدير التنفيذي بعد كل اجتماع، إما شخصيا أو عبر الهاتف كي تخططه علما بالمجالات الرئيسية من المشورة الاستراتيجية التي أسفرت عنها الإحاطات والمداولات.

٥ - التوصيات. قدمت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات توصيات إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال اجتماعاتها وتابعت تنفيذ تلك التوصيات. وستواصل اللجنة رصد الكيفية التي سيعتمد بها الصندوق شتى التوصيات المقدمة منها.

٦ - التقييم السنوي لمدى فعالية أعمال اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. أجرت اللجنة تقييما ذاتيا سنويا للتأكد من مدى ملائمة اختصاصاتها وتقييم فعاليتها. وأكملت اللجنة عملية التقييم الذاتي لعام ٢٠١٤ وستقوم بإبلاغ المدير التنفيذي بنتائج ذلك التقييم في مطلع عام ٢٠١٥.

ثالثا - موجز المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٤

٧ - يرد أدناه موجز للمسائل التي حددتها اللجنة الاستشارية، مشفوعة بالمشورة المقدمة إلى المدير التنفيذي وإلى الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٤

٨ - النظام المالي والقواعد المالية. قدمت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مداخلاتها وتعليقاتها وتوصياتها بصدد التنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي أُدرجت في التنقيحات المعتمدة من المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١٤،

٩ - البيانات والتقارير المالية. أُعدت البيانات والتقارير المالية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشهد العام الحالي المرة الثانية التي تُطبق فيه تلك المعايير. واستعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات البيانات المالية والملاحظات والإقرارات المصحوبة بها وقدمت توصيات طفيفة ترمي إلى زيادة الوضوح فيها وتحسين طريقة عرضها. وقد قُبلت تلك التوصيات وروعت في التعديلات المدخلة على البيانات والتقارير المالية والملاحظات والإقرارات المصحوبة بها. وتود اللجنة تسجيل تقديرها إزاء الخدمات الاستشارية التي قدمها فرع المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى فرع الشؤون المالية التابع لشعبة خدمات الشؤون الإدارية، وإلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في مراجعة التقارير المالية. وتقر اللجنة أيضاً بتحسينات التي أدخلها فرع الشؤون المالية على إعداد البيانات المالية عن عام ٢٠١٣ مقارنة بالبيانات المالية المعدة عن العام السابق.

١٠ - استعراض السياسات. تقوم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وفقاً للصلاحيات المخولة إليها، باستعراض السياسات التي تؤثر بشكل جوهري في: (أ) التنظيم المالي والتقارير المالية؛ (ب) مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والتقييم؛ (ج) مدى فعالية النظام المتبع في صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد الضوابط الداخلية والمساءلة. وخلال عام ٢٠١٤، استعرضت اللجنة سياسة الرقابة ونقحتها وقدمت توصيات استهدفت تعزيز تلك السياسة بما يتمشى مع هيكل إدارة الصندوق. وقدمت اللجنة أيضاً المشورة بصدد تطبيق الإطار المنقح للنهج المتوائم المتبع إزاء التحويلات النقدية، وذلك على سبيل التجربة في تسعة بلدان اختيرت لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة استعراض التقدم المحرز صوب تطبيق ذلك الإطار والتجربة المستفادة منه. واستعرضت سياسات أخرى، ويرد فيما يلي التفاصيل.

١١ - إطار الضوابط الداخلية. يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض إطار الضوابط الداخلية لديه، مستعيناً في ذلك بنموذج عام ٢٠١٣ الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة تريدواي. ويعالج ذلك النموذج ضوابط المخاطر في جميع جوانب المنظمة. أما مشروع الإطار الذي قدمت اللجنة توصيات بشأنه فإنه يركز على ضوابط أقل، حيث إنه يتناول ضوابط العمليات الإدارية الرئيسية، ولكنه في حاجة إلى المزيد من العمل بشأن ضوابط البرامج. ووافقت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن تأخذ في الاعتبار التعليقات في النسخة التالية التي تنوي الإدارة تقديمها إلى اللجنة التنفيذية للصندوق عام ٢٠١٥.

١٢ - وترى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مايلي:

(أ) أن إطار الضوابط الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتطور باكتمال تحديد الضوابط الأخرى وفهم طبيعة الإطار. ويشمل ذلك التوسع نحو مجال البرامج؛

(ب) ينبغي أيضا الاستعانة بالإطار كأداة من أدوات تحديد الضوابط الداخلية والتخطيط لها سعيا إلى تعزيز متانة تلك الضوابط في المجالات التي ترى الإدارة أنها في حاجة إلى ذلك؛

(ج) ينبغي أن يتطور الإطار بالتزامن مع تطور مشروع إدارة المخاطر في المنظمة وبما يتناسب معه؛

(د) ينبغي للإدارة أن تعتمد أطرا زمنية محددة كقيلة بالتوصل إلى إطار أشمل للضوابط الداخلية.

١٣ - إدارة المخاطر في المنظمة. حسب ما جاء في تقارير السنوات السابقة، ما برح صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل منذ عام ٢٠٠٨ على تنفيذ التوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بوضع وتنفيذ استراتيجية رسمية متكاملة للمنظمة بخصوص إدارة المخاطر فيها. وواصلت اللجنة إسداء المشورة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد هذا الموضوع عام ٢٠١٤،

١٤ - وخلال عام ٢٠١٤، جرى الاستعانة بشركة للاستشارات بغية مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع منهجية يمكن عن طريقها التعرف على نوعية المخاطر وتحديد أعلى المخاطر التي تواجهها المنظمة بكاملها. وساعدت عملية الاستعانة بشركة الاستشارات أعضاء اللجنة التنفيذية للصندوق على إجراء مناقشات مركزة بصدد تقييم المخاطر وآثارها. وأبلغ الصندوق اللجنة بأنه يعتزم الشروع في عملية تستهدف تبسيط المخاطر التي تواجهها المنظمة وإعادة تشكيل تلك المخاطر وتدوينها وإبلاغ اللجنة بالمستجدات فيها أولا بأول. وحسب المشار إليه أعلاه، يحتاج ذلك الجهد إلى تنسيق مع ما يحدث من تطورات أخرى بصدد إطار الضوابط الداخلية، الذي سيتوخى وضع ضوابط لما يجري تحديده من مخاطر.

١٥ - لجنة رصد مراجعة الحسابات. أنشئت لجنة رصد مراجعة الحسابات عام ٢٠١١ ويرأسها المدير التنفيذي تعزيزا للمساءلة وضمانا لتنفيذ توصيات كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات. وتعتبر اللجنة أن الأفراد

العاملين في الشُعَب والفروع تقع على كاهلهم مباشرة المسؤولية عن تنفيذ التوصيات. وأدى نهج الأخذ بزمام المبادرة على هذا النحو إلى خفض عدد التوصيات غير المنفذة خلال عام ٢٠١٤، ومن المحتمل أن يتواصل ذلك الأثر الإيجابي.

١٦ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أفيدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بالمستجدات بصدد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وخطة تشغيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن نفس الفترة، وهيكل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما يشمل طريقة اتخاذ القرارات بشأن مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أفيدت اللجنة بمعلومات عن استعمال "مكتبة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات" بوصفها الإطار الذي يطبقه فرع خدمات المعلومات الإدارية لدى تقديم خدماته، وعن الاستعانة بمنهجية إدارة المشاريع PRINCE2 في إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - وعلى مدار فترة السنوات القليلة الماضية، أجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات عددا من عمليات المراجعة لحسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مجال التركيز الرئيسي المتمثل في الحوكمة والأمن. ويفضي عمق عمليات مراجعة الحسابات المذكورة، بما في ذلك ما تسفر عنه من نتائج وتوصيات، إلى تعزيز أمن البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظت اللجنة أن فرع نظام المعلومات الإدارية قد نفذ التوصيات البالغة الأهمية الصادرة بخصوص المخاطر العالية التي أسفرت عنها عمليات مراجعة الحسابات المذكورة.

رابعاً - موجز المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في ما يتعلق بمكتب التقييم ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات

١٨ - تستعرض اللجنة الاستشارية بانتظام، وفقا للبند ١٦ من اختصاصاتها، مهام التقييم ومراجعة الحسابات، وكذلك مهام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بما في ذلك ميثاقه، ونطاقه، وخططه، وأنشطته، وموارده، وملاكه، وهيكله التنظيمي. وخلال عام ٢٠١٤، قدم رئيس اللجنة مدخلا يتعلق بأداء مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات عن عام ٢٠١٣.

ألف - مكتب التقييم

١٩ - انفصل مكتب التقييم ككيان مستقل في تموز/يوليه ٢٠١٣ عن شعبة خدمات الرقابة التي كانت قائمة في السابق، وتولى إدارته بصفة مؤقتة مدير الشعبة المذكورة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عُينت مديرة جديدة لمكتب التقييم من خارج المنظمة وتولت أدام مهام منصبها.

٢٠ - وتلقت اللجنة، في كل اجتماع من اجتماعاتها، إحاطة عن التقدم الذي أحرزته المديرية في إعادة هيكلة أعمال مكتب التقييم تحقيقاً لخطة العمل عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي اعتُمدت في الدورة الأولى التي عقدها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأشار تقرير التقييم السنوي عن عام ٢٠١٤ إلى وجود تحديين قائمين بوجه خاص أمام مهمة التقييم، وهما استمرار الحاجة إلى تحسين جودة التقييمات المتعلقة بالبرامج القطرية، وتعزيز متابعة التقييم. وكلا التحديين له أهميته على الأجل الطويل في عملية تحسين التخطيط لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وتصميم تلك البرامج، وكذلك في إنجاز النتائج. وقد طبق مكتب التقييم عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين جودة التقييمات المتعلقة بالبرامج القطرية، التي من شأنها تحسين الوثوقية في تلك البرامج ومدى الاستفادة منها. وينبغي للصندوق أن يوضح الترتيبات المعدة لمتابعة نتائج التقييم والدروس المستفادة وتقديم تقارير عن تلك المتابعة.

٢١ - ولاحظت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن ثمة زيادة في الطلب على تقييم برامج الجهات المانحة، من قبيل الصناديق الاستثمارية، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وينبغي وضع مبادئ توجيهية واضحة فيما يختص بالتمويل اللازم لهذا التقييم وإدارته، بما يشمل ما يختص بدرجة المخاطر التي تبرر اتخاذ قرار بإجراء ذلك التقييم. وسيضمن ذلك إجراء تقييمات ملائمة في ظل ما يكفي من تمويل وقدرات ضماننا للوفاء باحتياجات المسألة والتعلم من التجارب.

باء - مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات

٢٢ - قُدم إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مشروع ميثاق منقح لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات كي تتولى استعراضه. ويعكس المشروع نقل مهمة التقييم إلى مكتب التقييم وإضافة تكاليف أخرى إلى مهمة إجراء التحقيقات. ووافقت اللجنة على التنقيحات، التي تتفق مع أفضل الممارسات المعمول بها في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وعقب عرض الميثاق المنقح للمكتب على المجلس التنفيذي في

حزيران/يونيه ٢٠١٤ واعتماد تنقيح النظام المالي والقواعد المالية، اعتمده المدير التنفيذي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

المراجعة الداخلية للحسابات

٢٣ - أوصت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المدير التنفيذي بأن يعتمد خطة المراجعة الداخلية للحسابات عن عام ٢٠١٤ المتفقة مع الاستراتيجية الجارية لمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمتطابقة مع احتياجات تسيير أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتستند خطط المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقييم المخاطر عبر المراجعة الداخلية للحسابات الذي تم تحديثه ويجري خلال الربع الأخير من كل عام.

٢٤ - وواصلت اللجنة ملاحظة حدوث تحسن في جودة نواتج المراجعة الداخلية للحسابات، مع ورود تعقيبات إيجابية من الجهات التي روجعت حساباتها والتي أعربت عن تقديرها للأهمية والقدرة المهنية اللتين يحظى بهما كبار الموظفين ومراجعو الحسابات في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات. ولاحظت اللجنة أن فرع المراجعة الداخلية للحسابات كرس وقتا كبيرا وجهودا عظيمة لدعم الإدارة من خلال الخدمات الاستشارية المخصصة، التي تشكل جزءا من الولاية المنوطة بالمكتب. وبوجه خاص استعرض الفرع عددا من السياسات والإجراءات الجديدة والمنقحة وأسهم بمداخلات فيها. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن المكتب تأثر سلبيا بأحداث من قبيل طول فترة إبرام الترتيبات التعاقدية للحصول على خدمات المراجعة الخارجية للحسابات، واستقدام موظفين جدد، وحالة الأمن والحالة فيما يتعلق بوباء إيبولا. وعلى إثر ذلك رُحِّل إلى عام ٢٠١٥ عدد من عمليات مراجعة الحسابات أعلى مما كان مقررا.

٢٥ - وتدرك اللجنة أن المفاضلة بين (أ) الرغبة في تحمل المخاطر - ومستوى الضمان المحقق من مراجعة الحسابات في ظل مستوى معين من الموارد- و(ب) الاستجابة لطلبات الإدارة الحصول على المشورة المخصصة بدون تخطيط مسبق. وسعيا إلى التوصل إلى فرصة معقولة كفيلة بتحقيق خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات في ضوء مستوى الموارد القائمة خلال عام ٢٠١٥، أوصت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بالتركيز على إتمام الالتزامات المالية المرحلة من عام ٢٠١٤، وتخصيص قدر أكبر من الموارد لاستعمالها في معالجة حالة الطوارئ والاستجابة للطلبات غير المخطط لها من قبيل خدمات المشورة. وسوف يؤدي ذلك إلى خفض عدد التزامات تقديم الضمانات وإلى طول الفترة اللازمة لتناول عمليات المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، وشتى عمليات المنظمة. ولاحظت اللجنة أن المسألة الأخيرة قد أثارها بالفعل عدد من الجهات المعنية، ومنها مجلس مراجعي الحسابات.

٢٦ - وأثار التقرير المطوّل المقدم من مجلس مراجعي الحسابات مسألة قيام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات^(١) بتقييم المخاطر، وفترات العمليات التي يجريها لمراجعة حسابات وحدات الأعمال التجارية العالية المخاطر (على مدار دورة مدتها تسع سنوات)، ووحدات الأعمال التجارية المتوسطة والمنخفضة المخاطر (على مدار دورة مدتها ١٧ سنة)، وأوصى بأن يحدد صندوق الأمم المتحدة للسكان مستويات الضمان الملائم لوحدات الأعمال التجارية التي أشار التقييم إلى أنها عالية ومتوسطة المخاطر، وتعزيز ما يجريه من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات بتوفير الموارد اللازمة لها للقيام، حسب الاقتضاء، بتعديل دورات مراجعة الحسابات التي يجريها حسب مستوى الضمان المطلوب. وأبلغت إدارة الصندوق للجنة بأن الاستعراض سيُنفيذ خلال عام ٢٠١٥ بهدف دراسة هياكل الضمان ودورات مراجعة الحسابات المتبعة في الوكالات الشقيقة الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار هياكل الرقابة الجماعية المعمول بها في الصندوق. وسوف تستعرض اللجنة نتيجة الدراسة وستبلغ المدير التنفيذي بما تتوصل إليه.

٢٧ - تشكل أداة المراجعة المستمرة للحسابات مبادرة مشتركة بين فروع المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابعة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات. وستفضي نتائج تلك المبادرة إلى تمكين المكتب من تحسين مراجعة حسابات المجالات المنخفضة المخاطر، مع توفير الاتجاهات والبيانات التحليلية الضرورية بهدف الأخذ بزمام المبادرة في إجراء التحقيقات.

التحقيقات

٢٨ - استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أنشطة ونتائج مهمة التحقيق المسندة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تشكل جزءاً من مهام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات. وقد زاد حجم العمل، وهو عدد الحالات التي يجري التحقيق فيها خلال العام، من ٤٢ حالة عام ٢٠١٢ إلى ١٠٥ حالات عام ٢٠١٤. وقد تكون الزيادة راجعة إلى عدد من الأحداث التي لم تُخصص فيها موارد إضافية لمهمة التحقيق وهي: (أ) نقل المسؤولية عن التحقيق في مزاعم المضايقات وإساءة استعمال السلطة من شعبة الموارد البشرية إلى المكتب؛ (ب) المزاعم المتصلة بشركات البيع والشركاء المنفذين؛ (ج) تعزيز أدوات الإبلاغ عن سوء السلوك ونقل المعلومات إلى عملية التحقيق المتاحة على موقع الصندوق بشبكة الإنترنت. وأبلغت اللجنة أيضاً بحدوث زيادة في تعقيد الحالات التي

(١) أُشير إليه في التقرير باسم "شعبة خدمات الرقابة".

يجري التحقيق فيها، خصوصا فيما يتصل بالتحقيقات مع الأطراف الخارجيين، من قبيل شركات البيع والشركاء المنفذين.

٢٩ - ومع زيادة حجم العمل والتعقيد في الحالات، استعان فرع التحقيقات التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بخبراء استشاريين خارجيين في مجال التحقيقات بغية مساعدته على التكيف مع حجم العمل المسند إليه. ومع ذلك، بلغ حجم العمل درجة زاد فيها عدد الحالات المفتوحة للتحقيق إلى مستويات غير مقبولة مما أوجد مخاطرة بالغة بالسمعة قد تفضي إلى عواقب كثيرة، منها مدى استعداد الجهات المانحة لتقديم تمويل إضافي إلى الميزانية لصالح المشاريع المنفذة في الميدان. وترى اللجنة أن حجم الموارد غير كاف لأداء العمل وتوفير الخدمات الاستشارية من قبيل التدريب أو تنقيح السياسات، ومن ثم أوصت الصندوق بمعالجة هذا القصور.

الخدمات الاستشارية

٣٠ - تدعم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تمثيل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بصفة استشارية، في اجتماعات الإدارة، وتقدم المشورة المطلوبة من المكتب فيما يتصل بالمبادرات الرئيسية التي يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد الأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال تقوم اللجنة باستعراض مشاريع السياسات وأيضا عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات المتصلة ببنود الاتفاقات ضمانا لتوافقها مع النظام المالي والقواعد المالية السارية، وكذلك تقديم الدعم عموما في اتخاذ القرارات.

٣١ - وتقر اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بالجهود المستمرة التي يقوم بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات كي يوفر الضمان والخدمات الاستشارية اللازمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان دعما لإنجاز الأهداف الاستراتيجية المحددة للصندوق داخل حدود الموارد المتاحة. ولاحظت اللجنة زيادة عدد تلك الخدمات الاستشارية عام ٢٠١٤ أضعافا مضاعفة، وطلب تقديم معظمها بصفة عاجلة وتم ذلك. وقد بدأت تلك الأنشطة غير المخطط لها تؤثر في إنجاز نواتج المكتب المقررة، من قبيل تأخر إتمام عمليات مراجعة الحسابات حسب المذكور آنفا. ويُلقي هذا النشاط على كاهل كبار موظفي المكتب متطلبات جمة، ويأتي كثير منها كرد فعل لمتطلبات أخرى، ومن ثم يصعب التخطيط لها. ومع ذلك، ينبغي أن تستمر وثائق التخطيط السنوي الصادرة عن المكتب في تبيان طبيعة هذه الخدمات وما تقدمه من قيمة مضافة، كي يُفهم بوضوح نطاقها وما تحثه من أثر في مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وتشجع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تمديد نطاق مناقشة المفاضلة بين الرغبة في تحمل المخاطر، وحجم العمل اللازم لمراجعة

الحسابات وإجراء التحقيقات، إلى الطلب على الخدمات الاستشارية، والموارد التي تُخصص لأداء جميع تلك المهام.

التقارير

٣٢ - تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات. استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات محتويات تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي جرت عام ٢٠١٤ (DP/FPA/2015/7)، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٥، وأحاطت علما بتلك المحتويات.

٣٣ - الإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٢ يتم الإفصاح العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على شبكة الإنترنت. ويحدث هذا عادة بعد شهر من صدور التقارير داخليا أو بعد مرور وقت معقول، بهدف إتاحة الوقت اللازم لإجراء مشاورات مع حكومة الدولة العضو المعنية، حسب الاقتضاء. وتلاحظ اللجنة أن جميع التقارير قد تم الإفصاح عنها علنيا، باستثناء تقرير واحد قد يضر الإفصاح عنه بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة.

خامسا - مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٣٤ - تجتمع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات بهدف:

(أ) مناقشة خطط عمل مجلس مراجعي الحسابات؛

(ب) استعراض ما يتصل بذلك من تقارير ورسائل الإدارة الموجهة من مجلس مراجعي الحسابات، بما يشمل التقارير المقدمة عن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما يتصل بذلك من ضوابط داخلية؛

(ج) مناقشة الضوابط الداخلية والمسائل التي يثيرها مجلس مراجعي الحسابات؛

(د) استعراض مدى كفاية رد الإدارة على الملاحظات والتوصيات الصادرة عن

مجلس مراجعي الحسابات وتقييم مدى تنفيذها.

٣٥ - وأحاطت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات علما بالمسائل المثارة في التقرير المطول المقدم من مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعربت عن اتفاقها بصددتها، وراجعت البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشملت تلك المسائل التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة (من بين ١١ توصية صادرة بخصوص الفترتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١)، لم تنفذ توصيتان من الفترة الأولى وخمس توصيات من الفترة الثانية)، والحوكمة، والمساءلة، وعملية تحويل سير الأعمال، لا سيما الأخذ بنظام اللامركزية في المكاتب الميدانية، واختيار الشركاء المنفذين ورصدهم ومراجعة حساباتهم، وتنظيم عمل الخبراء الاستشاريين والخبراء والمساعدة المؤقتة، وإدارة عمليات الشراء والعقود، وإدارة المخزون، وتمويل التزامات استحقاقات العمالة، ومستوى الضمان المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (شعبة خدمات الرقابة سابقا) عبر مراجعة الحسابات.

سادسا - مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٦ - خلال اجتماع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقدت اجتماعا خاصا مع مستشار الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتدعم اللجنة مهمة الأخلاقيات في الصندوق، التي تعزز ثقافة الأخلاقيات، والتزاهة والمساءلة. وتلاحظ اللجنة استمرار المدير التنفيذي والإدارة العليا للصندوق في دعم مهمة الأخلاقيات وإيلاء الاهتمام بها.

سابعا - الاستنتاج

٣٧ - شهد عام ٢٠١٤، من منظور الحوكمة الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تطبيق عدد من السياسات والإجراءات الجديدة أو المنقحة، سينتج عن الكثير منها الترويج لقدر أكبر من المساءلة والشفافية مع فرض الضوابط والزواجر الملائمة. ومن بين بعض الأمثلة على ما اتخذته الصندوق من مبادرات وما حققه من إنجازات خلال عام ٢٠١٤، يأتي اعتماد المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١٤ تنقيح النظام المالي والقواعد المالية، ورسم سياسة منقحة للرقابة، وزيادة التوافق بين نظم تقديم التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة دوليا، والعمل على إتاحة المعلومات المالية في الوقت الملائم أمام المديرين، ومواصلة تحسين واستكمال إطار الرقابة الداخلية بما يتفق مع المعايير الدولية.

٣٨ - ومن بين المجالات التي في حاجة إلى مزيد من التطوير والاهتمام ما يلي:

- (أ) مواصلة تطوير إدارة المخاطر في المنظمة؛
- (ب) معالجة المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن الفضاء الحاسوبي؛
- (ج) استعراض تحديد مستوى مقبول لفترات المراجعة الداخلية للحسابات من حيث السنوات بقصد معالجة مجالات المخاطر العالية والمتوسطة والاتفاق عليها؛
- (د) تخصيص موارد كافية لمعالجة الشكاوى المتصلة بالتحقيقات فيما يلي:
- ١٠' المزاعم بحدوث مضايقات وإساءة استعمال السلطة؛
- ٢٠' المزاعم المتصلة بشركات البيع والشركاء المنفذين؛
- ٣٠' المزاعم المتصلة بالغش؛
- ٤٠' المزاعم المتصلة بأشكال سوء السلوك الأخرى.

٣٩ - وستواصل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات خلال عام ٢٠١٥ متابعة المسائل المحددة في هذا التقرير إلى جانب ما يتصل بذلك من مسائل في إطار الولاية الموكلة إليها.

٤٠ - وتود اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن تعبر عن شكرها للمدير التنفيذي، ولنائبي المدير التنفيذي وكبار الموظفين، وموظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم، والمراجعين العاملين في مجلس مراجعي الحسابات، وغيرهم من موظفي إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والعاملين فيه، الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة، وتعاونوا معها على الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها.